بمؤتمر صحفي عقده في بيروت (١٦ ك٢) هاجم فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قائلا « لدينا علامة استفهام كبيرة على الجبهة الشعبية ، انا اعتقد ان هناك ارتباطا بين الجبهة والسلطة الاردنية ، ان لم اقل اكثر » وهدد باستعمال القوة ضدها اذا لم تلتزم بقرارات اللجنة المركزية . وهذه هي المرة الاولى التي يتجرأ فيها فصيل فدائي على اتهام فصيل آخر بهذه الصورة ، ولذلك كان رد الفعل على المؤتمر الاستغراب والدهشة . وقد فسرت اسباب عقد المؤتمر بما يلي: ١ ــ ان الجبهة الشعبية رفضت التقيد باتفاقية (١/١٣) التي تنص على جمع اسلحة الميليشيا في أماكن محددة . وقدمت تحفظاتها على الاتفاقية الى اللجنة المركزية . ٢ ــ قامت الجبهة الشعبية بعمليات عسكرية ضد القوات الاردنية في جرش خلافا لخطة الامن العسكرية التي اقرتها أمانة سر اللجنة المركزية بحضور وبموافقة الجبهة الشعبية . ٣ ــ كان هناك انطباع بأن الجبهة الشعبية تدعو لشن حرب عصابات ضد النظام الاردني . وقد ذكر كمال عدوان ذلك في مؤتمره الصحفي. وقد نشرت جريدة «النهار» البيروتية في نفس اليوم الذي نشرت فيه تفاصيل المؤتمر مقابلة مع الدكتور جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية ، توحي بذلك ، دعا فيها الى « ضرورة حسم الموقف السياسي للمقاومة ، اي النضال مع الجماهير لاقامة حكم شعبي تقدمي ، وحسم الموقف العسكري اي التخلي عن المعارك الكبيرة والمكشوفة مع النظام **والرد بضربات تكتيكية تقوم على اساس المبادىء المعروفة لدى الشعوب في مواجهة تفوق الامبريالية العسكري والتكنولوجي».**

وسواء كانت هذه الاسباب هي الدافع الرئيسي للمؤتمر ام لا ، فانها لا تتيح الفرصة لاحد ان يتهم فصيلا فدائيا بالخيانة . خاصة وان موقفا من هذا النوع كان من شأنه ان يؤدي الى اصطدامات دموية بين الفدائيين . ولكن رد فعل الجبهة الشعبية كان ايجابيا وهادئا ولم يخضع للانفعالات المؤقتة ، ففي بيان رسمي (١/١٧) قالت الجبهة الشعبية ردا على تهديد كمال عدوان باستعمال القوة ان سلاح مقاتليها لن يرتفع في وجه اي فدائي . وبهذا الموقف ساعدت الجبهة على تهدئة الوضع ، لينتقل النقاش حوله الى اللجنة المركزية .

كان رد الفعل الاولي للجنة المركزية « ان حركة المقاومة لن تسمح للجبهة بالقيام بأي عمل يسيء للمقاومة » وذلك تعليقا على تصريح لوزير الاعلام الاردني (١/١٧) قال فيه « تحتفظ الحكومة لنفسها بحق الرد على اي محاولة لتخريب الاتفاق الاخير ــ اتفاق الميليشيا » . ولكن رد الفعل هذا اختلف تماما حين أعلنت الجبهة الشعبية التزامها بقرارات اللجنة المركزية واتفاقاتها مع السلطة الاردنية (٢١ ك٢) ، فردت اللجنة المركزية على هذا الاعلان ببيان اكدت فيه « ان الجبهة الشعبية فصيل اساسي ، تسير صفا واحدا مع فصائل الثورة الاخرى » وكان هذا البيان بمثابة الغاء لمؤتمر كمال عدوان الصحفي .

الخروج الثاني على الخط المتفق عليه بابقاء الحوار داخليا بين المنظمات تم حين نشرت مذكرات جيش التحرير الفلسطيني التي وجهها الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، في الصحف اللبنانية يوم ٢/٢٠ . وهذه المذكرات هي : ١ ــ مذكرة مقدمة من قيادة الجيش الى رئيس المجلس الوطني بتاريخ ٧١/١/٣ طالبت فيها بدعوة المجلس الوطني للانعقاد ، وباعادة تشكيل المجلس ، لتنبثق عنه « قيادة جماعية تنهي الازدواجية القائمة الان » (لم تنشر) . ٢ ــ مذكرة مقدمة من قيادة الجيش الى رئيس المجلس الوطني بتاريخ ٧١/٢/٨ تطالب بأن يدرج موضوع تشكيل مجلس وطني جديد على جدول اعمال الدورة الثامنة للمجلس . ٣ ــ مذكرة مقدمة من قيادة الجيش الى رئيس المجلس الوطني بتاريخ ٧١/٢/٨ تدعو الى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الاخطاء « التي صدرت عن حركة المقاومة وتحديد المسؤوليات فيها » . وقد ادى نشر هذه الوثائق الى أزمة بارزة بين الجيش واللجنة المركزية عبرت عن نفسها بمقاطعة كل من السيد ياسر عرفات والعميد الركن عبدالرزاق اليحيى لجلسات اليوم الاول لدورة اللجنة المركزية المنعقدة في دمشق بتاريخ ٧١/٢/٢٠ ، حيث بذلت خلال ذلك جهود أدت الى تفاهم فيما بينهما، عكس نفسه على جلسات المجلس الوطني الفلسطيني الثامن .

٣ ــ مواقف سياسية للمقاومة : نشرت جريدة الاهرام القاهرية في عددها الصادر بتاريخ ١/٢٠ خبرا ولد ردود فعل عديدة في الاوساط الفلسطينية والعربية . قالت الاهرام ان حركة المقاومة الفلسطينية قررت بالاجماع بناء على اقتراح من الجبهة الشعبية الديمقراطية تأييد التحرك السياسي الذي تقوم به الدول العربية لازالة آثار العدوان